

نداء الشباب لوقف العنف ضد النساء والفتيات بمناسبة اختتام الحملة الوطنية السابعة عشر

- الخميس 26 دجنبر 2019 -

- تفاعلا مع أهداف الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء والفتيات لسنة 2019 التي أطلقتها وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، في موضوع «الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات»؛ وتحت شعار «الشباب متحدين وللعنف ضد النساء رافضين».
- وتوجيا للمشاركة الفاعلة والمتميزة للشباب المغربي في مختلف مراحلها ومحطاتها المنظمة على المستوى الوطني والمحلي، وفي منصات الإعلامية، وخصوصا مواقع التواصل الاجتماعي، و التي أثمرت مبادرات مبتكرة في التحسيس والتوعية بمخاطر الظاهرة وبعتماد أساليب جديدة رياضية وفنية ومسرحية، مست شريحة واسعة من المجتمع.
- وتأكيدا على دور الشباب وقدرته على التأقلم السريع والمساهمة الإيجابية الفعالة في إحداث التغيير الثقافي والإجتماعي الحامل لقيم المسؤولية والمساواة والعدل والإنصاف كمدخل لإنجاح وتدعيم النموذج التنموي الجديد المنشود ببلدنا،
- وحرصا من الشابات والشباب على المشاركة الفاعلة في صنع المستقبل الذي يتطلعون إليه.
- وبناء على مختلف التوصيات والمقترحات التي تقدم بها الشباب المنخرط في مختلف مراحل وأنشطة هذه الحملة الوطنية السابعة عشر.

نطلق، نحن شابات وشباب المغرب، النداء الآتي:

- تأكيدنا على استحضار قيمنا الحضارية الأصيلة، والمبادئ والالتزامات الدستورية التي تحمي وتنهض بحقوق الإنسان ومنها الحقوق الإنسانية للنساء، وخاصة ما تعلق منها بمكافحة كافة أشكال التمييز والعنف وحظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي كان من طرف أي شخص وفي أي مكان، في كل أعمالنا وجوانب حياتنا الدراسية والمهنية والرياضية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وعلى ضوءها مراجعة تصوراتنا ورؤانا وسلوكياتنا وتمثلاتنا كشباب منخرط في بناء منظومة القيم والحقوق التي أسس لها الدستور.
- رفضنا القاطع لكل أساليب اللجوء للعنف والتمييز كأداة للسيطرة أو التضييق أو إبراز النزعة الذكورية، واعتبار هذا الأسلوب انتهاكا للحقوق وإجراما يجب مواجهته بكل الوسائل المشروعة؛

- إدانتنا لكل أشكال التطبيع مع العنف اتجاه النساء والفتيات أو التسامح معه أو تبريره تحت أية ذريعة كانت؛
- مطالبتنا بمواجهة كل أشكال وأساليب العنف الإلكتروني الناشئة وسلوكيات التصريح العلني بممارسته ونشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي وما يرافقه من تجرؤ على قيم العيش المشترك وتجاهل للمقتضيات القانونية ذات الصلة؛
- إجماعنا على مطالبة المنابر الإعلامية، سواء السمعية أو البصرية أو الإلكترونية أو الورقية، بعدم التسامح مع خطاب العنف والتمييز والكراهية، والقطع مع بث أو توزيع أو نقل أقوال أو أفعال أو تسجيلات تمس بحقوق المرأة وكرامتها وبحقوق الأفراد كما حصنها الدستور المغربي ومختلف القوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي انخرط فيها المغرب؛
- دعوتنا لكافة شرائح الشباب المغربي، من كلا الجنسين، لاستثمار التكنولوجيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للترويج لقيم التعايش والتسامح واللاعنف، وتطوير محاولات التضييق على النساء والفتيات في الفضاء الأزرق أو نشر قيم العنف والتطرف، مع العمل على ابتكار حلول جديدة للتوعية والتحسيس في إطار شراكة مع الفاعلين العموميين وطنيا وجهويا؛
- دعوتنا للشباب المغربي لتحسين سلوكه بتملك المنظومة القانونية والحقوقية المؤطرة لجهود مكافحة العنف ضد النساء والاتجار بالبشر وحماية الحياة الخاصة وغيرها. والمساهمة في نشرها لما لها من أبعاد حمائية وبيداغوجية وتربوية في المجتمع؛
- دعوة كافة المسؤولين الحكوميين والفاعلين بالجهات والجماعات الترابية والمؤسسات الوطنية والهيئات الحزبية والجمعية لإدراج قضايا مناهضة العنف والتمييز عَرَضانيا في مختلف البرامج والاستراتيجيات والمشاريع الموجهة للشباب بشكل راتب، مع إيلاء الاهتمام اللازم لإشراكه في البلورة والتنفيذ والتتبع والتقييم، وتمكينه من الفرص والمهارات والامكانيات لاستثمار قدراته في الابداع والابتكار في عمليات التغيير الثقافي والتربوي المدمج لحقوق الإنسان؛
- دعوتنا للجمعيات العاملة في مجال الشباب لطرح مبادرات ومشاريع مستدامة تعالج ظاهرة العنف والتمييز ضد النساء بطرق مبتكرة من طرف الشباب ولفائدتهم؛
- التأكيد على مواصلة التعبئة المجتمعية المناصرة للحقوق الإنسانية للنساء بعد الحملة الوطنية السابعة عشر، واقتراح مشاريع على الفاعلين مع إعمال الرصد ما أمكن لكل حالات العنف والتمييز والتبليغ عنها لدى الأجهزة المختصة.

«حنا شباب متحدين وللعنف ضد النساء رافضين»